IRAQI Academic Scientific Journals

KHAZAYIN OF ECONOMIC
AND ADMINISTRATIVE SCIENCES (2026) (Vol. 03) (No.02): P(92-100)

خزائن للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
ISSN: 2960-1363 (Print)
ISSN: 3007-9020 (Online)

Financial sustainability in Iraq: between the challenges of reality and the potential for recovery

Asst.Lest. Mustafa Mohammed Talib[1] Dr. Osamah Nazar Jabar[2] Dr. Ahmed Abbas Abdalhussein[3]
College of Administration and Economics / University of Kufa[1،2،3]
mustafam.alsabar@uokufa.edu.iq osamahn.alhadad@uokufa.edu.iq ahmeda.alsafi@uokufa.edu.iq

Abstract. This research aims to study the concepts of financial sustainability and its theoretical foundations, and then to study its reality in Iraq and ways to achieve it in light of contemporary economic thought, through an analysis of economic indicators in Iraq for the period (2000-2024), to arrive at detailed ratios according to the scientific rules followed in determining financial sustainability. The researchers relied on the inductive method by studying financial data in Iraq, and the deductive method by adopting the contemporary economic vision, to be a starting point for achieving sustainability in Iraq. The research concluded that Iraq faces many challenges in financial sustainability, but it possesses the necessary capabilities to formulate an applied economic vision, based on the application of financial reform, achieving economic diversification, rationalizing public spending, as well as the necessity of adopting governance and digital transformation.

Keywords: Financial sustainability, financial reform, rationalizing spending.

DOI: 10.69938/Keas.2603029

الاستدامة المالية في العراق بين تحديات الواقع وإمكانات النهوض

م.م مصطفى محمد طالب[1] م. د. اسامة نزار جبار[2] أ.م.د.احمد عباس عبد الحسين[3]
العراق / الكوفة /كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة[1،2،3]
mustafam.alsabar@uokufa.edu.iq osamahn.alhadad@uokufa.edu.iq ahmeda.alsafi@uokufa.edu.iq

المستخلص: يهدف هذا البحث إلى دراسة مفاهيم الاستدامة المالية وأسسها النظرية، ومن ثم دراسة واقعها في العراق وسبل تحقيقها في ضوء الفكر الاقتصادي المعاصر، من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (2000-2024)، للوقوق على النسب التفصيلية وفق القواعد العلمية المتبعة في تحديد الاستدامة المالية، وقد أعتمد الباحثون على المنهج الاستقرائي من خلال دراسة البيانات المالية في العراق، والمنهج الاستنباطي من خلال اعتماد الرؤية الاقتصادية المعاصرة، لتكون منطلقًا لتحقيق الاستدامة في العراق، وقد توصل البحث إلى أن العراق يواجه تحديات عديدة في الاستدامة المالية، بيد أنه يمتلك الإمكانات اللازمة لصياغة رؤية اقتصادية تطبيقية، ترتكز على تطبيق الإصلاح المالي، وتحقيق التنويع الاقتصادي، وترشيد الانفاق العام فضلا عن ضرورة اعتماد الحوكمة والتحول الرقمي.
الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية، الإصلاح المالي، ترشيد الانفاق.

Corresponding Author: E-mail: mustafam.alsabar@uokufa.edu.iq

1. المقدمة

لقد اصبح موضوع الاستدامة المالية في مقدمة القضايا التي نالت اهتماما واسعا؛ لما لهما من اثر بارز في اقتصاديات الدول مهما اختلفت درجة نموها ومستوى تقدمها ، اذ تشير الاستدامة المالية إلى كونها المسار الذي تكون الدولة فيها قادرة على خلق فوائض مالية، ومن ثم الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيرادات العامة على المدى الطويل، من دون خفض ملاءتها المالية، أو اللجوء الى

الدين العام بإفراط، بهدف تحقيق النمو، فيما تشير التنمية، إلى أنها تعد عملية مقصودة ومخططة، تتكفل بتغيير الأوضاع المتخلفة التي تعيشها الدول النامية، لتشكل بذلك منهاجًا وطنيًا مؤثرًا في القطاعات الاقتصادية كافة، والحصيلة النهائية لهذه العملية، هو تحسين مستوى معيشة الإنسان، الذي هو محط رحال التنمية وهدفها.

ان فقدان اية دولة للاستدامة المالية سيؤدي الى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية التي تتزايد باضطراد يوما بعد اخر اثر زيادة نمو السكان وارتفاع درجة التحضر وتوسع الدولة ونمو مؤسساتها فضلا عن ضرورة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية وما يستلزمانه من توسع الانفاق العام علاوة على تصاعد تكاليف خدمة الدين العام لدى اغلب الدول وفي مقابل ذلك، ستتراجع ثقة الدائنين في المقدرة المالية للدولة ومن ثم رفع معدلات الفائدة فضلا عن زيادة شروط اقراضها من قبل صندوق النقد الدولي والدول الدائنة والقطاع الخاص.

وفي هذا الصدد نجد ان الاقتصاد العراقي وبفعل الصدمة المزدوجة التي تعرض لها في عام 2014 اثر احتلال المجموعات الارهابية مساحات مهمة من البلد وما ترتب على ذلك من زيادة الانفاق العسكري الى مستويات مرتفعة مقارنة بالنفقات العامة الاخرى فضلا عن تدمير البنى التحتية من طرق وجسور ومستشفيات و ومنشئات نفطية وصناعية و رياضية وغيرها ، من جهة اخرى انخفضت اسعار النفط بشكل حاد جدا الامر الذي يثير تساؤلات عديدة حول مدى قدرة الدولة على الاستمرار في السياسات الانفاقية لاسيما مع ضرورة توسع الانفاق الاستثماري منها بالخصوص لمعالجة حالة الركود الاقتصادي التي يعاني منها في ظل ارتفاع المديونية الخارجية وماهي السيناريوهات التي يتعين تبنيها في سبيل تحقيق التنمية .

اهمية البحث

يستمد البحث اهميته من اهمية تحقيق الاستدامة المالية بوصفها احدى الادوات المالية في عملية تحقيق التنمية ، اذ ان تركيز الاهتمام بالتنمية من حيث متطلباتها ومصادر تمويلها وعلاقة ذلك بالاستدامة المالية يمثل ضرورة ملحة تستلزمها عملية تصميم الاستراتيجيات التنموية. وعليه يمكن تأطير اهمية الموضوع في الابعاد الاتية:

البعد الاول: اليات استمرار الحكومة في سياسات الانفاق العام لاسيما الانفاق الاستثماري وتوسعه والايرادات العامة دون اللجوء بإفراط الى توسع الدين العام في ظل ارتفاع المديونية الخارجية للبلد .

البعد الثاني: أهمية السياسات المستقبلية في تحقيق الاستدامة المالية في ضوء قواعدها العامة وماهية الاسس الصحية التي ينبغي اعتمادها .

مشكلة البحث

إنَّ مشكلة البحث تتأتى من طبيعة الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلالات هيكلية، وارتفاع عجز الموازنة بسبب زيادة الانفاق العام، وعجز الموازنة، فضلا عن تلك الاثار السلبية التي خلفتها الصدمة المزدوجة في عام 2014، الامر الذي جعله يفقد القدرة على خلق الاستدامة المالية، في الوقت ذاته الذي يتطلع فيه الى معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التنمية الاقتصادية التي تتطلب رؤوس اموال كبيرة، قد يعجز البلد عن توفيرها في الامد القصير.

فرضية البحث

ينطلق البحث من رؤية نظرية مفادها (إنَّ العراق يواجه تحديات عديدة في تحقيق الاستدامة المالية وأن عملية تحقيقها ممكنة عند اتباع السياسات الاقتصادية المناسبة التي تركز على تحقيق التنويع الاقتصادي، وترشيد الانفاق العام، وتحقيق الحوكمة والتحول الرقمي).

منهجية البحث:

لقد أعتمد الباحثون على المنهج الاستقرائي من خلال دراسة البيانات المالية في العراق، والمنهج الاستنباطي من خلال اعتماد الرؤية الاقتصادية المعاصرة، لتكون منطلقًا لتحقيق الاستدامة في العراق

اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق النقاط الاتية:

1- دراسة مفاهيم الاستدامة المالية وقواعدها ومؤشرات قياسها.
2- تحليل واقع الاستدامة المالية والتعرف على ماهية الصعوبات التي واجهتها وسبل معالجتها .

المبحث الأول: الاستدامة المالية: المفاهيم والأسس النظرية:

المطلب الأول: الاستدامة المالية : مفهومها ،قواعدها:

أولًا: مفهوم الاستدامة المالية:

يعد مصطلح الاستدامة (Sustainability) واحدًا من أبرز المفاهيم التي جرى استعمالها بصورة واسعة منذ عام (1978)، وقد اقترن هذا المفهوم بالتنمية الاقتصادية اكثر من اي مفهوم اخر؛ نتيجة للدراسات والاسهامات العديدة في هذا الجانب، والتي تم تبنتها منظمة الامم المتحدة؛ إذ إنَّ التنمية المستدامة وفق تعريف الامم المتحدة توصف بانها ((التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحاضر من دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة)) (الأمم المتحدة، 1987: 8) ، ولهذا السبب يتعين الانسجام والتوفيق بين المتطلبات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وبالتأكيد ان هذه النقطة تشكل احدى ركائز الاستدامة.

أما فيما يتعلق بالجانب المالي، فقد بدأ منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي استعمال مفهوم الاستدامة في العديد من البحوث التجريبية، التي انطلقت لتحديد مؤشرات الاستدامة وقياسها في السياسة المالية للدول المتقدمة وبهذا اصبحت الاستدامة المالية في صدارة المواضيع التي تعبر عن مواجهة التحديات المستقبلية، (صفوت وحسين، 2017: 148).

ويمكن تعريف الاستدامة بانها ((تلك الحالة المالية التي تكون الدولة فيها قادرة على الاستمرار في سياسات الانفاق والايرادات الحالية على المدى الطويل من دون خفض ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الافلاس او عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية)) (نوري، د.ت). كما يمكن أن تعرف بانها ((قدرة السلطات المالية على توفير المال بصورة دائمة ومزمنة وعلى نحو واف تستطيع من خلاله الحكومة المضي في الانفاق على الخدمات العامة)) أو أنها ((استمرار الحكومة في سياسات الانفاق والايرادات العامة على المدى الطويل دون اللجوء إلى الدين بإفراط من أجل تحقيق النمو المرغوب)) (حمد وعثمان، 2015: 80).

وبناءً على ما سبق، يظهر ان الاستدامة المالية تعني قدرة الدولة على خلق فوائض مالية ومن ثم ينعكس ذلك على الاستمرار بالسياسات الانفاقية والايرادية بالشكل الذي يتوافق مع البرنامج المالي لها والذي تسعى لتحقيقه خلال مدة زمنية معينة.

ثانيا: قواعد الاستدامة المالية:

تشتمل الاستدامة المالية على جملة من القواعد يمكن بيانها على النحو الآتي (حمد وعثمان، 2015: 80-81):

أولًا: القاعدة الذهبية (Golden Rule)

تشترط هذه القاعدة عدم اللجوء الى الاقتراض الا في الحالة التي تتطلب تمويل النفقات الاستثمارية، في حين يجري تمويل النفقات الجارية من خلال الايرادات الجارية والايرادات الضريبية.

ثانيًا: قاعدة ضبط الانفاق (Balanced Budget Rule)

بمقتضى هذه القاعدة فإنَّ عجز الموازنة يجب أن يكون ناتجًا عن ظروف استثنائية فقط يزول بزوالها، وعلى هذا الاساس لا يعد توازن الموازنة بين النفقات والايرادات العامة شرطًا في اوقات الركود، اما الفوائض المالية التي تحصل عليها الدولة في فترات الرواج الاقتصادي، فإنَّها تذهب الى تمويل العجز المتحقق في فترات الركود.

ثالثًا: قاعدة الموازنة المرنة (Flexible Budget Rule)

ووفقًا لهذه القاعدة يمكن للحكومة ان تحقق عجزا مؤقتا في الموازنة العامة ولكن بحدود معينة كما لابد من تحديد اسباب هذا العجز والسقف الزمني الذي يتم من خلاله الرجوع الى الوضع التوازني مرة أخرى.

رابعًا: قاعدة استدامة الدين العام (Investment Sustainability Rule)

بمقتضى هذه القاعدة يجب ان يكون استمرار نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي وفقا لمستويات تتوافر فيها درجات الحذر والحيطة، وتتحدد هذه النسبة تبعا لعدد من المتغيرات والمحددات التي تختلف من دولة إلى أخرى.

المطلب الثاني: مؤشرات الاستدامة المالية :

يمكن تحليل الاستدامة المالية من خلال مؤشرات الدين العام واتجاهاته بصفتها مؤشرا هاما للاستدامة المالية وهناك مجموعة من المعايير التي اقرتها المؤسسات الدولية عبر اخذ التطور التاريخي لبعض متغيرات السياسة المالية مثل عجز الموازنة والضرائب والدين العام المحلي وكما يأتي (العاني والشيخاني، 2016: 277-280):

أولاً: مؤشر العجز الاولي:

يستند هذا المؤشر إلى تقدير قيمة العجز أو الفائض الاولي للموازنة العامة من خلال تحليل هيكل الموازنة والمقارنة بين النفقات العامة والايرادات العامة؛ اذ تشير زيادة الايرادات على النفقات الى وجود الاستدامة المالية فيما يشير العكس أي تفوق النفقات على الايرادات إلى فقدان الاستدامة المالية.

ثانيًا: مؤشر نسبة الدين العام المحلي للناتج المحلي الاجمالي

يعبر هذا المؤشر الذي اقرته معاهدة ماسترخت بصفته شرطا اساسيا للانضمام الى الاتحاد الاوربي في عام 1992 عن مدى خطورة الدين العام المحلي منسوبا للناتج المحلي الاجمالي ومن خلاله يتم تحديد الموقف المالي للدولة اذ يدل تجاوز قيمة هذا المؤشر نسبة ال 60% على ان معدل نمو الدين المحلي اصبح يفوق معدل نمو الناتج المحلي وهذا ما يعرض ملاءة الدولة الى خطر الافلاس.

ثالثًا: مؤشر الفجوة الضريبية:

اقترح (بلانشار) في عام 1990 بعد اجراء بحوثه الاولى في هذا الجانب ان يتم استعمال مؤشر الفجوة الضريبية دلالة على الاستدامة المالية التي تتسع تبعا للسياسة الضريبية النافذة ويقيس هذا المؤشر الفرق بين العبء الضريبي المستهدف والضرائب الفعلية على اعتبار ان هدف السياسة الضريبة يجب ان يكون تقليل الفرق بينهما من اجل تحقيق الاستدامة ويتم احتساب هذا المؤشر بالصيغة الاتية:

نسبة الضريبة المستهدفة بالقياس إلى الناتج المحلي الاجمالي = نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج (بدون مدفوعات الفائدة) +(سعر الفائدة الحقيقي – معدل نمو الناتج الحقيقي)× نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي.

المبحث الثاني: مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة (2000-2024)

إنَّ دراسة مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة (2000-2024) توفر لنا معطيات تحليلية واضحة، عن الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، ومن ثم تحديد النسب للقواعد المالية التي تقيس مستوى الاستدامة المالية، بما يسهم في بناء رؤية اقتصادية للإصلاح المالي وتحقيق الاستدامة المالية في العراق.

من بيانات الجدول رقم (1) والذي يوضح النسب المسموح بها لكل قاعدة من القواعد المالية، ومدى تطبيقها في اقتصاد العراق وفق معاهدة ماستريخت؛ إذ نلاحظ أنه في عام 2000 سجلت نسبة الايرادات العامة إلى النفقات العامة (قاعدة النفقات العامة) حوالي (75.6%)، وأخذت هذه النسبة بالانخفاض حتى وصلت إلى (57.5%) عام 2002، مما يعني أن حجم النفقات العامة تعدت حجم الايرادات العامة ولم يكن هناك أي ضبط مالي في قاعدة النفقات العامة خلال المدة (2000-2002)، في حين شهدت نسبة الايرادات العامة إلى النفقات العامة (قاعدة النفقات العامة) خلال المدة (2003-2012) تجاوز النسبة (100%)؛ إذ تراوحت ما بين (102.7%-139.9%)، وفي نهاية المدة بلغت(113.9%) لعام 2012، مما يعني هناك انضباطاً مالياً في حجم النفقات العامة وبحدود حجم الايرادات العامة ولم يتعدى حجم النفقات العامة حجم الايرادات العامة (أقل من حجم الايرادات العامة).

أما المدة (2013-2016) فقد شهدت نسبة الايرادات العامة إلى النفقات العامة انخفاض من (95.6%) عام 2013 إلى (72.6%) عام 2016، مما يعني أن حجم النفقات العامة تعدت حجم الايرادات العامة بسبب قيام الحكومة بالتوسع بالإنفاق العام واستيعاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل للعمل في الأجهزة الأمنية والجيش والشرطة وبالوظائف العامة، وبعد عام 2016 شهدت نسبة الايرادات العامة إلى النفقات العامة (قاعدة النفقات العامة) ارتفاع من (102.6%) عام 2017 إلى (131.8%) عام 2018، مما يعني هناك انضباطاً مالياً في حجم النفقات العامة وبحدود حجم الايرادات العامة ولم يتعدى حجم النفقات العامة حجم الايرادات العامة، أما المدة (2019-2024) فقد شهدت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض في نسبة الايرادات العامة إلى النفقات العامة؛ إذ ارتفعت النسبة من (96.3%) عام 2019 إلى (138.3%) 2022، ومن ثم انخفضت النسبة إلى (69.8%) عام 2024.

ويعد تمويل أنشطة الإدارة الحكومية والخدمات العامة، وتطوير وإدامة البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، من الوظائف المباشرة للموازنة العامة.

ويتضح لنا من الجدول رقم (1) خلال المدة (2000-2002) إن العراق قد حقق عجزاً مستمراً في موازنته العامة بمعنى (نسبة الموازنة العامة إلى GDP سالبة)، إذ ارتفعت نسبة العجز من (-0.7%) عام 2000 إلى (-3.3%) عام 2002، ويعود ذلك العجز الى عدة أسباب منها، العقوبات الاقتصادية والضغوطات التي كان يعاني منها العراق في تلك المدة، والأزمات التي شهدتها الأسواق النفطية ولاسيما أنَّ الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية لتغطية نفقات الدولة الأمر الذي كانت له آثاره السلبية في الموازنة العامة العراقية، ولعلَّ انحسار عوائد الصادرات النفطية للمدة المذكورة جعل أغلب الإيرادات في الموازنة ناجمة عن بيع حوالات الخزينة التي تصدرها وزارة المالية لمواجهة العجز، كذلك أفضى القصور الواضح لعمل الضريبة التمويلي إلى استمرار العجز السنوي وزيادته (العنبكي، 2008: 85).

أما المدة (2003-2012) فقد شهدت فائضاً في موازنته العامة بمعنى (نسبة الموازنة العامة إلى GDP موجبة)، بيد أن هنالك اختلاف في هذه الفوائض بين بعض سنواتها، فقد شهد العوائد ارتفاعا ملحوظا أسهم في زيادة الإيرادات العامة ومن ثم زيادة الانفاق العام ، أما المدة (2013- 2024) فشهدت عجزاً مرتفعاً في الموازنة العامة بمعنى (نسبة الموازنة العامة إلى GDP سالبة)، إذ ارتفعت نسبة العجز من (-1.9%) عام 2013 إلى (-17.6%) عام 2024، ويعزى هذا الامر إلى عدة اسباب منها انخفاض اسعار النفط الخام، زيادة الانفاق العام بمعدل يفوق القدرة المالية للاقتصاد، ضآلة تمويل الايرادات العامة (عدم تنوع مصادر الايرادات العامة)، الفساد الاداري والمالي، وتزايد الانفاق العسكري، باستثناء السنوات (2011، 2017، 2018، 2021، 2022) شهدت فائض في الموازنة العامة بفعل ارتفاع اسعار النفط الخام.

وفيما يتعلق بقاعدة الدين العام(نسبة الدين العام الاجمالي إلى GDP) فقد شهدت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة (2000-2024)، إذ تراوحت النسبة بين (15.8%-92.1%) وفي نهاية المدة بلغت النسبة حوالي (27.9%)، ويعزى هذا الأمر إلى النسبة الكبيرة التي يحتلها الدين الخارجي في الـGDP خلال المدة المذكورة (انظر في الجدول رقم (1).

أما القاعدة الذهبية (نسبة الموازنة العامة إلى النفقات الاستثمارية) فقد شهدت المدة (2000-2002) عجزاً مالياً وسجلت القاعدة الذهبية نسباً سالبة؛ إذ انخفضت نسبة العجز من (-105.4%) عام 2000 إلى (-93.7%) عام 2002، ويعزى هذا الامر إلى انخفاض العجز من (-365,666) عام 2000 إلى (-1،372,342) عام 2002، فضلاً عن ارتفاع حجم النفقات الاستثمارية من (347037) عام 2000 إلى (1465000) عام 2002، أما المدة (2003-إلى 2012) فشهدت فائضاً مالياً في الموازنة العامة وكان نسب فائض الموازنة العامة إلى النفقات الاستثمارية موجبة وبمستويات مختلفة تبعاً لحجم الفائض والنفقات الاستثمارية، أما المدة (2013 -2024) فشهدت عجزاً مرتفعاً في الموازنة العامة بمعنى (نسبة الموازنة العامة إلى النفقات الاستثمارية سالبة)، إذ ارتفعت نسبة العجز من (-13.1%) عام 2013 إلى (-116.4%) عام 2024، باستثناء السنوات (2017، 2018، 2021، 2022) شهدت فائض في الموازنة العامة بمعنى (نسبة الموازنة العامة إلى النفقات الاستثمارية موجبة) بفعل ارتفاع اسعار النفط الخام.

الجدول رقم(1) مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة (2000-2024)

السنوات (1)	قاعدة النفقات العامة	قاعدة عجز أو فائض الموازنة العامة	قاعدة الدين العام			القاعدة الذهبية
	نسبة الايرادات العامة/ النفقات العامة 100%	نسبة عجز أو فائض الموازنة العامة / GDP 3%	نسبة الدين العام الداخلي/ GDP	نسبة الدين العام الخارجي/ GDP	نسبة الدين العام الاجمالي/ GDP 60%	نسبة عجز أو فائض الموازنة العامة/ النفقات الاستثمارية أقل 100%
2000	75.6	- 0.7	5.1	35.7	40.8	- 105.4
2001	62.3	- 1.9	7.8	46.8	54.6	- 134.8
2002	57.5	- 3.3	10.2	51.6	61.8	- 93.7
2003	108.3	0.6	15.6	76.5	92.1	82.6
2004	102.7	1.6	11.4	34.9	46.3	28.7
2005	153.6	19.2	8.9	20.1	29	309
2006	126.4	10.7	5.9	9.9	15.8	170.03
2007	139.9	13.9	4.7	84.1	88.8	201.6
2008	135.1	13.3	2.8	49	51.8	175.5
2009	105.02	2.02	6.4	58.2	64.6	25.1
2010	100.1	0.03	5.8	42.7	48.5	0.3
2011	138.2	13.8	3.4	33.7	37.1	168.5
2012	113.9	5.8	2.6	29.6	32.2	50.01
2013	95.6	- 1.9	1.6	27.8	29.4	- 13.1
2014	90.9	- 3.9	3.6	26.2	29.8	- 29.8
2015	87.6	- 5.1	16.1	35.5	51.6	- 55.2
2016	72.6	- 9.9	23.2	30.9	54.1	- 126.8
2017	102.6	0.9	21.5	33.3	53.8	11.7
2018	131.8	9.6	15.5	25.8	41.38	185.9
2019	96.3	- 1.5	13.9	20.9	34.8	- 17.02
2020	83.1	- 5.9	29.2	15.8	45	- 401.5
2021	106.1	2.04	22.9	10.4	33.3	46.8
2022	138.3	10.7	16.7	4.9	21.6	372.2
2023	95.3	- 1.9	19.9	5.4	25.3	-27.9
2024	69.8	- 17.6	22.8	5.1	27.9	-116.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد:

- على البنك المركزي العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، إعداد مختلفة للسنوات (2000-2024).
- على وزارة المالية العراقية، دائرة المحاسبة، دائرة الموازنة، دائرة الدين العام للسنوات (2000-2024).

المبحث الثالث : آليات تحقيق الاستدامة المالية في ضوء الفكر الاقتصادي المعاصر

إنَّ تحقيق الاستدامة المالية في العراق يقتضي العمل على معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، في إطار رؤية اقتصادية تشتمل على أسس ومرتكزات تنموية حديثة، بما تكفل تحقيق النهوض التنموي المستدام، ولا سيما بأن البلد يمتلك إمكانات بشرية ومادية مهمة، لكن سيطرة القطاع النفطي والاعتماد عليه في سبيل توفير الإيرادات العامة، من دون بناء سياسات لتطوير القطاعات الأخرى قد أثرت في مسار التنمية، ومن هنا تبرز رؤية تحقيق الاستدامة التي سنتناولها في الجانبين الاتيين:

المطلب الأول : تحديات التنمية المستدامة في العراق: هنالك جملة من التحديات التي تواجه الاستدامة المالية في العراق, ويمكن تلخيصها بالآتي (بريهي، 2011: 48-49):

1- ضعف التراكم الرأسمالي: أن انخفاض مستوى الدخول في العراق وارتفاع نسبة الاستهلاك، يكون من الصعب خلق تراكم وتكوين رأس المال الضروري. ويصبح من الصعب تجديد وتحسين الطاقات الإنتاجية أو نقل التكنولوجيا ودخول الأسواق الاقتصادية.
2- ضعف الصادرات: لقد أصبح الاقتصاد العراقي أكثر من أي وقت آخر يعتمد على الصادرات النفطية المتذبذبة، أما الصناعات والقطاعات الأخرى فقد انخفضت أو تلاشت مساهمتها بسبب السياسات السابقة والحالية، ولأسباب تتعلق بضعف كفاءة الإنتاج ومخلفات الحروب. وأصبح لاقتصاد العراقي غير قادر على الحصول على النقد الأجنبي خارج القطاع النفطي، اللازم لتمويل الاستثمار المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي أو رفع كفائتة.
3- ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية: أن الظروف المختلفة التي مر بها العراق كانت ولا زالت هناك ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الدول الصناعية والدول المجاورة، وذلك بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدولة العراقية، وغياب الفرص المغرية والسعي لاستغلال والاستفادة من الحوافز التي توفرها الدول الأخرى وبالأخص دول الجوار التي باتت تشكل عنصر جذب لرأس المال العراقي.
4- عبء الديون الخارجية والتعويضات: تشكل الديون الخارجية عبئاً مالياً على الاقتصاد العراقي وعامل سلبي على المناخ الاستثماري، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لشطب أجزاء من هذه الديون، فما زال أمام العراق شوطا كبيراً لمعالجتها. أما التعويضات فتعد مشكلة أخرى مازالت تتفاعل في مجرى أعاقة انطلاق الاقتصاد العراقي، وتشكل قصة مفتوحة النهايات وواحدة من أبرز العقبات التي تعيق هذه الانطلاقة. وهاتان المسألتان ((المديونية والتعويضات)) تقفان بوجه المسار الطبيعي لتطور الاقتصاد العراقي، لأنهما يتعلقان بأطراف خارجية عديدة.

المطلب الثاني: رؤى المعالجة في ضوء الفكر الاقتصادي:

أولًا: الإصلاح المالي: ضرورة تنموية

لم يعد الإصلاح المالي خيارًا، بل ضرورة يفرضها الواقع الاقتصادي؛ لما يمر به الواقع الاقتصادي من اختلالات عميقة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولا ريب بأن السياسات والاستراتيجيات التنموية إذا ما جرى تطبيقها بشكل متسق ومتكامل يمكن أن تؤدي إلى نتائج مهمة وفاعلة، وبما يكفل النهوض بالاقتصاد العراقي.

ويمكن تحديد الجوانب الأساسية في الإصلاح المالي من خلال النقاط الاتية:

1-مكافحة الفساد الإداري والمالي الذي يعد آفة خطيرة تعاني منها الاقتصاديات النامية، ويمكن الاعتماد على التحول الرقمي في جمع الضرائب والايرادات وإجراء التعاملات المالية والإدارية.

2-تطوير نظم المعلومات في صناعة القرار، مع ضرورة التكيف مع الصعوبات والتحديات وتحقيق المرونة في اتخاذ القرار.

3-تطوير الخطط التنموية لتكون مواكبة للتطورات الاقتصادية والتقنية بما يسمح بالتعديل ويعالج مصاعب التنفيذ.

4-تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في إطار رؤية اقتصادية ومالية معاصرة تكون قادرة على صياغة مشروعات تنموية تولد الدخل وتعزز فرص العمل.

ثانيا: ترشيد الانفاق العام

يعاني العراق من اختلالات كبيرة بين القطاعات الاقتصادية بسبب هيمنة القطاع النفطي على القطاعات الاقتصادية الأخرى والطابع التشغيلي للموازنة العامة في العراق مع تراجع النفقات الاستثمارية إلى مستويات متدنية جدًا.

ولتحقيق ترشيد الانفاق العام لا بد من استعمال الوسائل الاتية:

1-إعادة النظر بسلم الرواتب وتشكيله وفق أسس العدالة وتقلل الفوارق بين الموظفين في القطاع العام.

2-الاعتماد على التخطيط المالي في بناء الخطط الاقتصادية إذ يجب أن تقاس كفاءة الأداء بمدى القدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية.

3-اعتماد موازنة الأداء والبرامج بدلا من الاعتماد على الموازنات التقليدية بما يؤدي إلى ارتباط الانفاق بأهداف محددة وقابلة للقياس.

ثالثًا: معضلة التنويع الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي المرتكز الأساس في تحقيق الاستدامة المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي بيد أن تحقيق التنويع يواجه تحديات عديدة تتصل بالطابع البنيوي الذي يتسم به الاقتصاد العراقي، والثقافة الاقتصادية التي سادت بعد عام 2003 والتي تتمثل بالاعتماد على النفط في إعداد الموازنات وجعلها الأساس في الرواتب والأجور وسياسة التشغيل المعتمدة في العراق

ويمكن تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال الجوانب الاتية:

1-دعم القطاع الزراعي ومعالجة ملف المياه لزيادة الحصص المائية للعراق فضلا عن حماية المنتجات الزراعية العراقية في مواسم الإنتاج وبما يحافظ على الأسعار.

2-تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من دور في نقل التكنولوجيا والمعرفة، وزيادة فرص العمل، علاوة على دوره في تعزيز الإيرادات المالية.

3-دعم الصناعات الناشئة من خلال انشاء هيئات دعم مستقلة تتولى توجيه الاستشارة ومنح الدعم المالي .

4-تخفيض أسعار الفائدة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة لغرض التوسع في بناء الخطوط الإنتاجية.

5-تطوير النظام الضريبي في العراق وفق أسس عادلة مع مراعاة الفئات ذوي الدخل المحدود حتى لا تتحمل أعباء خارجة عن قدرتها.

6-انشاء صندوق سيادي تودع فيه نسبة من العائدات النفطية ويعاد استثمارها ليستفاد منها البلد في وقت الأزمات.

رابعًا: الحوكمة والتحول الرقمي:

تعد عملية تحقيق الحوكمة والتحول الرقمي في العراق ضرورة ملحة في ظل التطورات الرقمية وتسابق الاقتصاديات العالمية في تحسين البيئة الرقمية بيد أن العراق يواجه تحديات عديدة على الرغم من الخطوات التي اتخذها لكنها ما تزال دون مستوى الطموح.

ويتضح من خلال الجدول (2) بأن العراق على الرغم من ارتفاع نسبة استخدام الانترنت الى ٧٦ بيد ان نسبة الاقتراض كانت بحدود ١٢ ونسبة الادخار ١٠ اما نسبة من يمتلكون حسابا مصرفيا فكانت بحدود ٣٠ وبالمقارنة مع الدول الأخرى في الجدول المذكور يتضح بان العراق ما زال في مراحل متأخرة نسبياً.

جدول (2) بيانات مالية في دول مختارة من ضمنها العراق في عام 2025

ت	اسم الدولة	نسبة من يمتلكون حسابًا ماليًا	نسبة من أرسلوا أو استلموا دفعة رقمية	نسبة من ادخروا بشكل رسمي من خلال مؤسسة مالية	نسبة من اقترضوا بشكل رسمي	نسبة من يملكون هاتفًا محمولًا	نسبة من استخدموا الانترنت خلال الأشهر الثلاثة الماضية
1	الصين	81	80	67	29	88	55
2	اليونان	89	-			95	91
3	غواتيمالا	38	23	11	9	81	71
4	غينيا	36	32	23	11	82	31
5	هندوراس	42	30	18	11	81	75
6	هونغ كونغ (منطقة الصين الإدارية)	97	-	-	-	98	89
7	هنغاريا	87	-	-	-	97	91
8	ايسلندا	100	-	-	-	99	99
9	هند	89	48	27	15	66	46
10	اندونيسيا	56	43	27	15	80	70
11	ايران	91	86	29	24	87	77
12	العراق	30	25	10	12	91	76

Source: Leora Klapper، Dorothe Singer، Laura Starita، and Alexandra Norris، The Global Findex Database 2025، Connectivity and Financial Inclusion in the Digital Economy، WORLD BANK GROUP،2025.

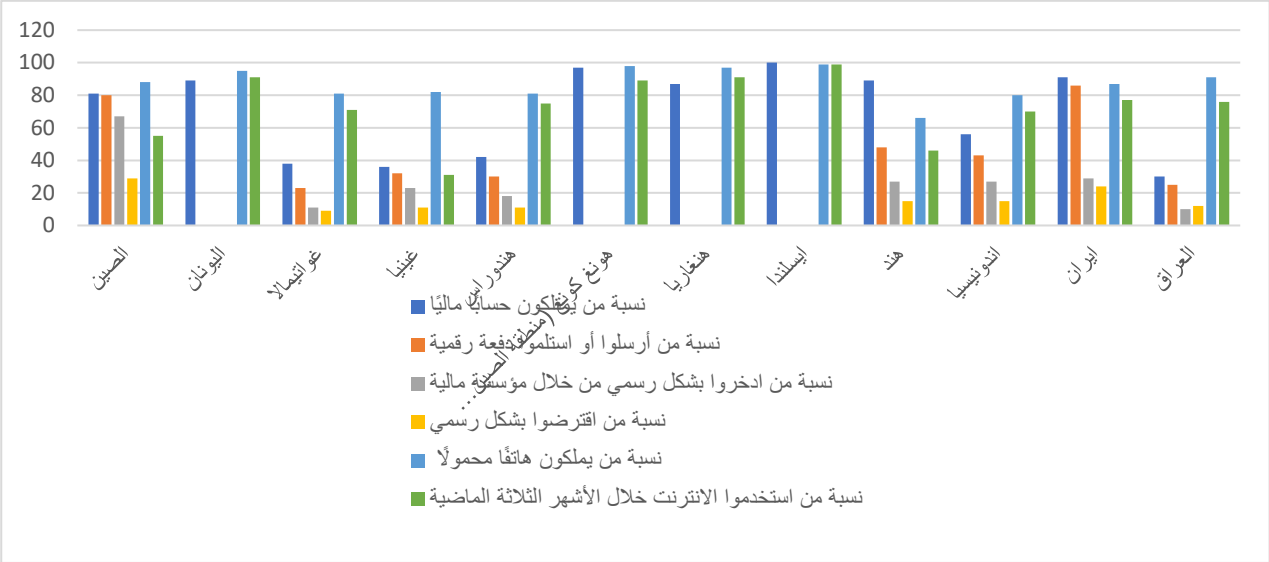

مخطط (1) بيانات مالية في دول مختارة من ضمنها العراق في عام 2025

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

ولتحقيق الحوكمة والتحول الرقمي يجب تطبيق مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن ذكرها على النحو الاتي:

1-تحويل الخدمات الحكومية بشكل تدريجي ومدروس إلى خدمات الكترونية وتوحيد قواعد البيانات بين دوائر الدولة بحسب الاختصاص والعلاقة.

2-التحول نحو الشمول المالي الرقمي وسحب العملة من السوق من خلال إعادة النظر بالسياسة النقدية وتبني سياسات ذات قدرة تحفيزية أعلى وبيروقراطية أقل لتحقيق الشمول المالي.

3-إنشاء منظومة متكاملة للأمن السيبراني في العراق بما يؤدي إلى ضمان حماية البيانات الحكومية والقطاع الخاص.

4-تحديث القوانين التشريعية لتشمل التطورات الرقمية وكيفية التعامل معها بما يحقق المصلحة العامة في البلد.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- لقد اثبتت فرضية البحث التي ترتكز على أثبات ان العراق يمتلك الإمكانات والموارد اللازمة لتحقيق الاستدامة المالية على الرغم من معضلة التحديات الاقتصادية والمالية.

2- شهدت بعض السنوات أن النفقات العامة تجاوزت حجم الايرادات العامة بسبب قيام الحكومة بالتوسع بالإنفاق العام واستيعاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل للعمل في الأجهزة الأمنية والجيش والشرطة وبالوظائف العامة، وفي سنوات أخرى قد شهدت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض في نسبة الايرادات العامة إلى النفقات العامة؛ إذ ارتفعت النسبة من (96.3%) عام 2019 إلى (138.3%) 2022، ومن ثم انخفضت النسبة إلى (69.8%) عام 2024.

3- وفيما يتعلق بقاعدة الدين العام(نسبة الدين العام الاجمالي إلى GDP) فقد شهدت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة (2000-2024)، إذ تراوحت النسبة بين (15.8%-92.1%)

4- شهدت المدة (2013- 2024) عجزاً مرتفعاً في الموازنة العامة بمعنى أن نسبة الموازنة العامة إلى النفقات الاستثمارية كانت سالبة.

التوصيات

1- إنَّ تحقيق الاستدامة المالية في العراق يقتضي العمل على معالجة التحديات الاقتصادية والمالية، عن طريق رؤية اقتصادية تشتمل على أسس ومرتكزات تنموية حديثة.

2- ضرورة العمل على ترشيد الانفاق العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي الذي يعد آفة خطيرة تعاني منها الاقتصاديات النامية.

3- يعد التنويع الاقتصادي المرتكز الأساس في تحقيق الاستدامة المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي وهذا ما يتطلب دعم القطاع الزراعي ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن تحفيض أسعار الفائدة.

4- يجب العمل على الحوكمة والتحول الرقمي بشكل تدريجي عن طريق اعتماد استراتيجيات في تطوير البنية التحتية الرقمية.

((المصادر والمراجع))

أولا- المصادر باللغة العربية

1. **الأمم المتحدة**، (1987)، *تقرير الأمم المتحدة للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك*، الأمم المتحدة.
2. **العاني، عماد محمد علي عبد اللطيف، والشيخاني، عامر عبد الله مجيد**، (2016)، توجهات السياسة المالية في تحمل العبء المالي الحكومي ومدى رشادتها في العراق خلال المدة 2004-2014، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، ملوت 23، عدد 97.
3. **العنبكي، عبد الحسين محمد**، (2008)، *الإصلاح الاقتصادي في العراق*، الطبعة الأولى، دار الصنوبر للطباعة.
4. **البنك المركزي العراقي**، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، *النشرة الإحصائية السنوية*، أعداد مختلفة للسنوات.(2000-2024)
5. **بريهي، فارس كريم**، (2011)، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات (دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية)، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، العدد السابع والعشرون.
6. **حمد، أيوب أنور، وعثمان، سردار**، (2015)، تحليل الاستدامة المالية في إقليم كوردستان، *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد 7، العدد 13.
7. **صفوت، عمرو هشام محمد، وحسين، عماد حسن**، (2017)، ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية*، العدد 25.
8. **نوري، عبد الجبار**، *الاستدامة المالية والاقتصاد العراقي*، مقال منشور على الإنترنت، مسترجع https://www.almothaqaf.com/qadaya-2/923936
9. **وزارة المالية العراقية**، (2024)، تقارير وبيانات دائرة المحاسبة ودائرة الموازنة ودائرة الدين العام للسنوات.(2000-2024)

ثانيا- المصادر باللغة الأجنبية

10. **Klapper, L., Singer, D., Starita, L., & Norris, A.**, (2025), *The Global Findex Database 2025: Connectivity and Financial Inclusion in the Digital Economy*, World Bank Group.